في مؤتمر الإدارة العليا

د. شهاب يدافع عن مجانية التعليم !

الحقبة الأمريكية والنظام العالمي الجديد.. احتلال العراق ومفاهيم الشرعية الدولية.. تحديث مصر وبناء الدولة العصرية.. الشرق أوسطية ومستقبل النظام العربي.. التنمية الإنسانية والإصلاحات الجذرية.. تفعيل القدرات المصرية في مواجهة التحديات.. الرؤية المستقبلية لمصر.. وغيرها من الموضوعات المهمة كانت مثار اهتمام المؤتمر التاسع والثلاثين لجماعة الإدارة العليا الذى عقد بالإسكندرية تحت عنوان (مصر والمستجدات الإقليمية والعالمية) ورغم عدم حضور عدد كبير من الوزراء ونجوم الاقتصاد في مصر مثل كل عام، فإن المؤتمر حظى بأبحاث ونقاشات على مستوى فكرى عالمي لو طبقت على المجتمع أو نفذت أفكارها لتغير بالتأكيد واقع الأمة العربية خلال سنوات قليلة!

مؤتمرات

محمد نجم
حسام عبد القادر

كان الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى هو ضيف شرف المؤتمر فى الجلسة الافتتاحية والذى تحدث باستفاضة عن مشاكل التعليم فى مصر والتحديات التى تواجهه، وأكد أن التعليم من القضايا الشائكة فى كل دول العالم وليس فى مصر فقط، وكل الدول غير راضية عن مستوى التعليم بها، ولكن المعادلة التى تواجهنا فى مصر هى كيف نرتفع بمستوى التعليم من حيث (الكيف) فى مقابل الزيادة العددية الهائلة فى المقبلين على التعليم وهو (الكم) فيوجد لدينا حاليا ١٣ جامعة حكومية و٨ جامعات (مستقلة) عبارة عن فروع لجامعات و٧ جامعات خاصة، ولدينا ٢ مليون و٢٠٠ ألف طالب فى التعليم الجامعى، و٦١ ألف عضو هيئة تدريس، وبمقارنة هذا العدد من ٢٠ سنة سنجد أن عدد الطلبة وقتها كان نصف مليون طالب فقط، كما أن ٣٠٠٥٪ من إجمالى عدد الشباب فى المرحلة من (٢٣-١٨ سنة) يتعلمون تعليما عاليا وهى طفرة كبيرة فى الالتحاق بالجامعة، وعلى مستوى الميزانيات فمن ٢٨٣ مليون موازنة التعليم العالى عام ١٩٨١ إلى ٥ مليارات ونصف مليار جنيه هذا العام.

وأضاف د. مفيد شهاب أن عدم وجود فرص للعمل لا تعنى الحرمان من التعليم الجامعى فلو أصغينا إلى كلام النقابات المهنية والتى تطالبنا بتقليل الأعداد المقبولة بالجامعة سنغلق الكثير من أبواب التعليم، لأنه لا نهضة بدون تعليم.

ولكن كيف نرتفع بمستوى التعليم؟.

أجاب د. مفيد شهاب أنه لكى نرتفع بمستوى التعليم لابد أولا من الحرص على استمرارية مجانية التعليم فهى حق من حقوق الإنسان، ولابد أن يكون مجانيا حتى نهاية المرحلة الجامعية، ورغم رؤية البعض أنها تحتاج إلى إعادة نظر فإننى أصر على أن تظل مجانية بغض النظر عن ظروف البلد.

وثانيا: لابد من التمويل من روافد إضافية تساهم فى التعليم مع الدولة وأقصد بهذه الروافد رجال الأعمال، ولابد من الاستفادة من التكنولوجيا الموجودة فى العالم والعمل بضمير.

أما ثالثا: فهى فتح جامعات خاصة وهو الموضوع الذى حيرنا مدة طويلة وحدث جدل عليه منذ أواخر الثمانينات حتى التسعينات، ورغم صدور قانون الجامعات الخاصة عام ١٩٩٢ فإن الجدل ظل مستمرا أربع سنوات. وفى عام ١٩٩٦ أنشئت أربع جامعات مرة واحدة بقرار صدر من مجلس الوزراء على عجل، وقد عملت هذه الجامعات بعد شهرين من اتخاذ القرار!!

ولكن لابد أن نعلم أن القانون وضع بندا هو (ألا يكون غرضها الأساسى هو الربح)، وكذلك الحرص على المستوى التعليمى الجيد وجلب أساتذة أكفاء، وليس خافيا أننا لدينا خلافات كبيرة جدا مع بعض الجامعات الخاصة من أجل المستوى التعليمى والمصروفات، لأن هذه الجامعات الخاصة تخضع لإشراف الدولة، فالدولة هى المسئولة الأولى عن التعليم.

ويرى الدكتور مفيد شهاب أنه لابد من وجود الجامعات الأهلية والتى تنشأ بتبرعات ولا تهدف للربح، مثلما يحدث فى كل بلاد العالم، فكل الجامعات الشهيرة فى انجلترا وأمريكا هى جامعات أهلية، وجامعة القاهرة عندما أنشئت كانت جامعة أهلية.

وحول الحقبة الأمريكية والنظام العالمى الجديد تحدث أحمد بن حلى الأمين المساعد لجامعة الدول العربية نيابة عن عمرو موسى الأمين العام مؤكدا أن الهيمنة الأمريكية على العالم الجديد تنطلق من استراتيجية كونية عبر عنها بوش من خلال تحقيق سيطرة عالمية بنشر قوات أمريكية ورسم أيديولوجية القوى من أجل تحقيق المصالح الأمريكية، وفى هذا الإطار يدخل مشروع (الدرع الواقى) وهو امتداد لخطة حرب النجوم التى أطلقها ريجان من قبل وهو مشروع ما زال فى مجال الدراسة ولابد أن نتابعه لأنه يخص المنطقة العربية، لأن الإدارة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر أصبحت ترى أن المصالح الأمريكية فى العالم هى جزء من الأمن القومى الأمريكى وليس بالضرورة أن تكون الأمم المتحدة هى المرجع للشرعية، ولذلك لابد من دراسة هذا المشروع ودراسة إمكانية الشراكة الأمريكية العربية والتى تهدف تسويق إسرائيل سياسيا واقتصاديا لتوجيهها الاتجاه الصحيح لتستفيد منه الأمة العربية.

وتناول المؤتمر قضية فى غاية الأهمية والخطورة، وكانت محور أغلب مناقشاته وهى تفعيل القدرات المصرية فى مواجهة التحديات، وأشار د. يوسف مظهر وكيل أول وزارة الصناعة سابقا فى هذا الإطار أن للإنسان المصرى مزايا وعيوباً، فعن المزايا فهو شعب سريع الحركة ويحب التقدم والسعى إلى الأفضل دائما، ولديه القدرة على مواجهة التحديات وإنجازه المتميز فى مواجهة الصعوبات دليل على ذلك مثل بناء الأهرامات وبناء السد العالى وحفر قناة السويس وتشغيلها وتحرير الأرض فى ١٩٧٣ وإنشاء صناعة وطنية قوية، ولدى الإنسان المصرى سرعة استيعاب عالية جدا لكل ما هو جديد، كما أنه لديه مساحات شاسعة للتوسع فى سيناء وخارج الوادى بالرغم من عدم الاستغلال السائد حاليا وهو فى النهاية قوة عاملة شابة أمامها فرص ذهبية إذا استحسن تدريبها وترويضها صناعيا لإنتاج مثمر، ولكنه أى الشعب المصرى أيضا لديه بعض النواحى السلبية التى لابد من السيطرة عليها مثل ضعف الإلمام باللغات الأجنبية والاعتماد على الحلول السريعة غير المنظمة والابتعاد بمساعدة الإعلام عن الموضوعات التكنولوجية والعلمية بصفة عامة والشك الدائم فى نوايا الغرب تجاهنا.

ولذلك يقترح الدكتور يوسف مظهر ضرورة البعد عن الشعور بالانهزامية وتحديد الإمكانات المتاحة والتى لا تستغل مثل الخروج إلى سيناء ودعوة الصناعة العالمية للعمل فى هذه المنطقة قبل فوات الأوان، والقضاء على البيروقراطية الإدارية على جميع المستويات، والاهتمام بالتكنولوجيا والعلوم بشكل حقيقى وفعال، والبعد عن التسميات المضللة مثل وزارة الصناعة والتكنولوجيا ووزارة التعليم العالى والبحث العلمى فهى تسميات ليس لها علاقة بالواقع.

■■■

ويضيف الدكتور محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية أن القدرات فى المجتمع المصرى موجودة ومتوافرة، ولكنها مبعثرة فلابد من جرد هذه الإمكانات ثم تعبئتها وتنميتها فى ضوء الخبرات العالمية وهو ما حدث مع بعض الشعوب مثل الصين والتى أصبح لديها الآن احتياطى نقدى وغيرها من النمور الآسيوية، ولكى يتم ذلك لابد من نظام تعليمى حقيقى يساعد على الابتكار والخلق لأن هذا النظام حاليا أحد أسباب انهيار المجتمع، كما لابد من وجود إطار تنظيمى مؤسس مع أسلوب رشيد للقيادة واتخاذ القرار، ولدينا فى مصر نماذج رائعة لعمل مثل هذه التعبئة مثل تجربة محمد على فهى تجربة أحدثت نهضة كبيرة فى مصر، وتجربة أخرى بعد ثورة ١٩١٩، وما حدث من إنشاء الجامعة الأهلية والتى أصبحت جامعة القاهرة فيما بعد، ووجود الصحافة المصرية وإنشاء بنك مصر، ثم الفترة الناصرية عندما حدثت طفرة فى التعليم والزراعة، وتم تحديث المجتمع وتطويره وبناء السد العالى.. وأخيرا عبور أكتوبر والخروج من الهزيمة، وكانت كل هذه الإنجازات بموارد محدودة للغاية، ولكن أهم شىء هو الاستمرار، فنحن نبدأ بتجربة ثم نقف ونبدأ بتجربة أخرى، وكل هذا لن يتأتى إلا فى إطار مشروع للنهضة.

وطالب م. نادر رياض -مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب- بضرورة الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث إنها المحرك الأساسى لعمليات النمو فى الاقتصاد القومى، فضلا عن قدرتها على استيعاب أعلى قدر ممكن من فرص العمل، واقترح سرعة إصدار قانون للصناعات الصغيرة والمتوسطة.. وإنشاء جهاز مستقل بها لا يكون جزءا من كيان أكبر وإنشاء مجلس تنسيقى أعلى للصناعات الصغيرة والمتوسطة يمثل الجهات العاملة فى هذا القطاع لتقديم المشورة والتنسيق بين الجهات المختلفة، إلى جانب توفير قاعدة بيانات لخدمة تلك الصناعات، ضرورة رفع مستوى العمالة فنيا ومهنيا من خلال اتحادات العمال والنقابات المهنية.. إنشاء هيئة لتمويل اقتناء المعدات والآلات لتنشيط صناعة الآلات وخلق فرص عمل جديدة..إضافة إلى تفعيل نماذج أخرى للإقراض مثل شركات التأجير التمويلى والتخصيم وضمان مخاطر الائتمان.. الاستفادة من التجارب الدولية لتدعيم قدرات الصناعات الصغيرة والانفتاح على مؤسسات الصناعات الصغيرة عالميا.

وأكد على ضرورة تبنى فكرة (مدرسة التصنيع) من خلال المصانع الكبيرة.. وتشجيع المنشآت الكبيرة لتوقيع عقود من الباطن مع المنشآت الصغيرة فى إطار القوانين المتعلقة بمناقصات التوريد، وتحقيق تسهيلات وإعفاءات ضريبية خاصة بمعاملات الصناعات الصغيرة، إلى جانب إنشاء بنك للصناعات الصغيرة لتمويل تلك الصناعات.. تخصيص سجل تجارى خاص بهذه الصناعات..

وأخيرا إنشاء مأمورية ضرائب مستقلة خاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة.

د. مفيد شهاب

د. يوسف مظهر